باب التاريخ:

1 – الثروة الزراعية والمحاصيل في البقاع في أواخر العهد العثماني

Agricultural Wealth and Crops in the Bekaa Valley during the Late Ottoman Era

بقلم الباحث: وليد عبد الغني الحجيري

أستاذ في التعليم الثانوي، مُلحَق بالمديرية العامة للتعليم العالي، الأونيسكو، بيروت، لبنان

Walid Abed Algheni Alhoujairy

Secondary Education Teacher, attached to the Directorate General of Higher Education, UNESCO, Beirut, Lebanon.

walid.alhojayri@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/1/20 تاريخ القبول: 2026/2/9 تاريخ النشر: 2026/3/25

ملخص(عربي):

في أواخر العهد العثماني، شكّلت الزراعة الركيزة الأساسية للاقتصاد في البقاع، مع اعتماد نظام التزام الأراضي الزراعية الذي نظّم العلاقة بين الدولة والملتزمين والفلاحين عبر عقود واضحة. لذلك، التزمت الدولة بالرزنامة الزراعية لتنظيم مواسم الزرع والحصاد، ولا سيّما محاصيل الحبوب مثل القمح والشعير، إضافةً إلى البقول والدبس والقطن في بعض المناطق. ولعب توزيع المياه دورًا محوريًا من خلال الأنهار والينابيع وشبكات الري

التقليدية، بما يضمن استمرارية الإنتاج. كما تميّز البقاع بثروة حيوانية متنوّعة من الأبقار والأغنام والماعز، كانت مصدرًا للحوم والألبان والصوف. واتّسمت أسعار المحاصيل والمواشي بنوع من الاستقرار النسبي، خاضعًا لآليات السوق والرقابة العثمانية على المكاييل والأوزان.

Abstract

In the late Ottoman period, agriculture formed the cornerstone of the Beqaa Valley's economy, with the adoption of the agricultural land tax farming system, which regulated the relationship between the state, tax farmers, and peasants through clear contracts. The state adhered to the agricultural calendar to regulate planting and harvesting seasons, particularly for cereal crops such as wheat and barley, as well as legumes, molasses, and cotton in some areas. Water distribution played a pivotal role, through rivers, springs, and traditional irrigation networks, to ensure the continuity of production. The Beqaa Valley was also distinguished by its diverse livestock, including cattle, sheep, and goats, which were a source of meat, milk, and wool. Prices for crops and livestock were relatively stable, subject to market mechanisms and Ottoman oversight of weights and measures.

Keywords: Lebanese Bekaa, Abdul Hamid II, agriculture, crops, land ownership, agricultural calendar, water distribution

المقدمة

تُعدّ الزراعة من أبرز مقوّمات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البقاع اللبناني، ولا سيّما في أواخر العهد العثماني، حيث شكّل هذا الإقليم سلّة غذائية أساسية لولاية دمشق ومحيطها. وقد أولت الدولة العثمانية اهتمامًا خاصًا بتنظيم الأراضي الزراعية عبر نظام الالتزام والعقود، بما يضمن استمرارية الإنتاج وتحصيل الموارد المالية. كما ساهمت الرزنامة الزراعية الرسمية في ضبط مواسم الزرع والحصاد، بما يتلاءم مع الخصائص المناخية والتنوّع البيئي في البقاع. وبرزت المحاصيل الزراعية، ولا سيّما الحبوب والبقول، إلى جانب الثروة الحيوانية المتنوّعة، كعنصر حيوي في دعم الأسواق المحلية وتأمين حاجات السكان. ومن هنا، تكتسب دراسة

الزراعة والمحاصيل في البقاع في أواخر العهد العثماني أهميةً خاصة لفهم البنية الاقتصادية وأنماط العيش والعلاقة بين الريف والسلطة المركزية في تلك المرحلة التاريخية.

أهمية الموضوع

تنبع أهمية دراسة الزراعة والمحاصيل في البقاع في أواخر العهد العثماني من كونها تكشف الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي قام عليها الاستقرار السكاني في الإقليم. فهي تُظهر دور الدولة العثمانية في تنظيم الموارد الطبيعية عبر أنظمة الالتزام والعقود والرزنامة الزراعية، بما يعكس طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية والمجتمع المحلي. كما تسلّط الضوء على مساهمة البقاع في تأمين الأمن الغذائي لولاية دمشق والمناطق المجاورة، من خلال تنوّع المحاصيل والثروة الحيوانية. وتُسهم هذه الدراسة في فهم آليات توزيع المياه وأسعار المنتجات الزراعية والحيوانية، وما لها من أثر مباشر على الحياة المعيشية والتبادل التجاري. وعليه، يشكّل هذا الموضوع مدخلًا أساسيًا لفهم التحوّلات الاقتصادية والريفية في بلاد الشام خلال أواخر العهد العثماني.

أولًا: الزراعة في البقاع

كانت الزراعة المصدر الأساسي لحياة الناس في بلاد الشام، ومنها البقاع تحديدًا، كما بدأت السلطنة العثمانية تفكر في تحديث أساليب الزراعة والفلاحة عندما رأت التحسن في الصادرات، وازدياد الإنتاج الزراعي، وقد شجعت الحركة التعاونية في البقاع التي كانت قد أسست هذه التعاونيات، «تم تأليف جمعيات ولجان زراعية» في العام 1904 على يد السلطات العثمانية[1]. وضعت الدولة العثمانية النواة الأولى للدولة اللبنانية في مسح الأراضي، وكان قد صدر قانون الأراضي في عام 1858، وامتدت إجراءات المسح والإحصاء بسرعة إلى الريف[2]. تشمل المحاصيل الرئيسيّة: الحبوب بشكل أساسي، والفاكهة والخضار، والزيتون. فقامت بتأسيس المصرف الزراعي العثماني عام 1888[3]، وكان مقر هذا المصرف إسطنبول، الذي انتشرت فروعه في ولايات الدولة، ومن جملتها ولاية سورية، ولتشجيع

1-عبد الله الملاح، متصرفية جبل لبنان في عهد مظفر باشا 1907-1902، مؤسسة خليفة للطباعة، الدورة، لبنان، ط1، 1985، ص157.
2-احمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، ط3، 1998، ص217.
3-ألبرت حوراني، فيليب خوري، ماري ويلسون، الشرق الأوسط الحديث، مدارات الأبحاث والنشر، مصر، ط1، مج1، 2016، ص259.

الزراعة على الأراضي الأميرية وإقراض الفلاحين.

وتدل تسجيلات دوائر الزراعة العثمانية لعام 1907 إلى استفادة حوالي 130 مستقرضًا زراعيًا في البقاع من قروض صناديق الزراعة في أقضية بعلبك والبقاع العزيز وحاصبيا وراشيا، منهم 50 في قضاء بعلبك، و63 في البقاع العزيز، و17 شخصًا في قضاءي حاصبيا وراشيا، أما القروض فتوزعت على النحو التالي: 60500 قرش في قضاء بعلبك، و164410 قروش للمستقرضين في البقاع العزيز، و18625 قرشًا في قضاءي حاصبيا وراشيا[1]. وأصبح يوجد مكتب للزراعة في كل من حاصبيا وراشيا والبقاع العزيز[2]. كما خصصت وزارة الزراعة مبلغ 1800 ليرة عثمانية لإنشاء مدرسة زراعية، وحاولت ولاية سوريا تطبيق الزراعة السابقة فبذلت مساعيها لبيع الأراضي الأميرية للفلاحين[3]، كما شهدت بيروت القريبة من البقاع فرعًا للبنك العثماني، وفرعًا لبنك الولاية الزراعي الذي استلم إدارته سليم علي سلام الذي كان من المقربين من الدولة العثمانية، من بيروت منذ العام 1900 حتى العام 1909 بهدف تطوير اقتصاد البلاد، وشّكل إنشاء البنك خطوة جديدة في عملية استثمار الزراعة والمواطنين[4]، فقد أصدرت الدولة العثمانية عدة تعليمات وقوانين بهدف تنشيط الزراعة وتحسين مردودها، منها:

- تعليمات زراعة القطن سنة1861، وهدفت إلى تشجيع زراعة القطن في الولايات عن طريق فتح معرض سنوي في مدن الولاية، وصرف مكافآت للمجتهدين في الإنتاج، وأعفت آلات القطن المستوردة من الرسم الجمركي.
- نظام إعفاء أغراس الزيتون سنة 1862، جاء في عشر مواد تتعلق بإعفاء أشجار الزيتون المزروعة حديثًا من الأعشار.
- نظام إعفاء أغراس التوت سنة 1872، وقد جاء في ثماني مواد، تضمن إعفاء أغراس التوت المستجدة من الأعشار،

1–نظارات أمور تجارات ونافعة زراعة بائقة سي، تلخيص محررات عمومية، قسم اول 1320–1305، تنظيمات ومعاملات، قسم ثاني، 1305 – 1320 مالية، مطبعة دار السعادة العثمانية، إسطنبول، 1908، القسم الثاني، ص 13.

2–سالنامة ولاية سوريا، سنة 1306هـ، ص 103 – 104 – 106.

3–عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1914–1864، نقلًا عن كتاب الدستور لنوفل أفندي نعمة الله نوفل، مج1، ص267.

4–جريج، إلياس، ولاية بيروت 1887 – 1914، التاريخ السياسي والاقتصادي، مطبعة عكار، لبنان، 2004. ص487.

مدة ثلاث سنوات من تاريخ المحصول[1].

وفي العام 1904 تم تأليف جمعيات ولجان وندوة زراعية وشركة لتجديد الغابات بالإضافة إلى لجنة تبحث في شؤون دود الحرير، وشجر التوت، وأنواع البذر وتدريس فن تربية الدود في المدارس الابتدائية على يد أساتذة مختصين، كما تم جلب بذر التبغ (الصامسوني)، ووزع على القائمقاميات لتجربة زراعته، والاهتمام في تلك الفترة بغرس الأحراج في الأراضي المشاعة، ودفع نفقتها من صناديق البلديات. كما كانت الدولة العثمانية تؤجر أملاكها الأميرية للفلاحين مقابل سُبع الغلة في أراضي السليخ، وبدل محدد في الأراضي المشجرة اختلف حسب نوعية الأشجار، فكان البدل الأدنى ثلاثة قروش وثلاثين بارة عن كل مئة شجرة حور، أما البدل الأعلى فكان 300 قرش عن كل مئة شجرة جوز[2]. وبلغ مجموع إيرادات إيجار الأملاك الأميرية في لواء الشام 43700 قرشًا سنة 1886 [3]. وكان من مصلحة الدولة وكبار الملاكين أن يبقى الفلاحون في مناطق إقامتهم لاستثمار أراضي شركائهم من كبار الملاكين والموظفين والتجار، وجاءت قوانين الإصلاح العثماني لتسمح للمزارعين بتملك قطعة أرض صغيرة يشعر معها هؤلاء بالاستقرار والأمان النفسي، ولا يهجرون قراهم ومزارعهم[4].

ثانيًا: الرزنامة الزراعية والطقس

وللاهتمام بالزراعة وضعت الدولة العثمانية روزنامة تقريبية حددت فيها أوقات الزراعة والحصاد، ولتوعية الفلاح، وليكون الإنتاج جيدًا على كافة الصعد:

- يبدأ قطع الأخشاب في 2 كانون الثاني[5].
- جريان ماء الأشجار في 21 كانون الثاني[6].
- يبدأ زهر اللوز في 3 شباط[7].
- يبدأ انكشاف الأزهار في 4 نيسان[8].
- آخر أيام المطر 12 أيار[9].
- يبدأ وقت الزراعة الصيفي في 20

1- رفعتلو نقاش، كتاب الدستور، دار الإباء، 1872، ف2، ص 258 – 260.
2- إسماعيل حقي، لبنان مباحث علمية واجتماعية، منشورات الجامعة اللبنانية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ج2، 1970، ص 627 – 628.
3- سالنامة ولاية سوريا، سنة 1304هـ، ص 216.
4- حليم نجار، تراثنا الاجتماعي واثره في الزراعة، دار الكاشف، بيروت، 1949، ص 29.
5-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1307هـ، ص 12.
6-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1303هـ، ص 14.
7-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1310هـ، ص 14.
8-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1307هـ، ص 3.
9-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1304هـ، ص 5.

أيار[1].

- نضج العنب يبدأ في 7 حزيران[2].
- موسم الحصاد 9 حزيران[3].
- 6 آب آخر أيام البواحير[4].
- نقصان ماء الأشجار يبدأ شهر آب[5].
- اشتداد الحرارة في 10 آب[6].
- بوردة مياه في 22 أيلول[7].
- زراعة بقلة في 27 ايلول[8].
- وقت قطع الأشجار في 31 أيلول[9].
- يبدأ اصفرار الأوراق في 10 تشرين الأول[10].
- نزول ماء الأشجار 26 تشرين الأول[11].
- ابتداء ريح الشمال 5 تشرين الثاني[12].
- آخر سقوط أوراق الشجر 9 تشرين الثاني[13].
- يبدأ لقط الزيتون في 10 تشرين الثاني[14].
- أول الأربعين في 22 تشرين الثاني[15].
- شدة البرد في 23 كانون أول[16].
- يبدأ غرس الأشجار في 31 كانون الأول[17].

وعند التدقيق في طبيعة هذه التعليمات يتبين مدى الاهتمام من قبل الدولة العثمانية بالزراعة، ومدى استغراقها في التفاصيل، وجاء ذلك نتيجة تخفيض الدولة للرسوم الجمركية على المنتوج الزراعي عمومًا[18]، لذلك أصبح يوجد مكتب زراعة في البقاع[19].

1-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1307هـ، ص 5.
2-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1303هـ، ص 7.
3-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1304هـ، ص6.
4-البواحير: « هي حسابات اعتمدها أجدادنا لمعرفة أحوال الطقس على مدار السنة، كلّ شهر بشهره، ويبنون على معطياتها عملياتهم الزراعية، بحيث تبدأ البواحير بليلة عيد الصليب أي في 14 أيلول بحسب التقويم الغربي ومدّتها 12 يومًا. وثمّة قناعات لدى المزارعين بأنّ بواحير الروم هي الأصدق، وهي تبدأ بـ26 أيلول أي ليلة عيد الصليب بحسب التقويم الشرقي بفارق 13 يومًا، فليلة عيد الصليب وفق التقويم الشرقي هي في 26 أيلول". انظر جريدة النهار عدد 2021-10-15.
5-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1303هـ، ص9.
6-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1307هـ، ص 8.
7-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1303هـ، ص10.
8-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1303هـ، ص10.
9-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1303هـ، ص10.
10-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1307هـ، ص 10.
11-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1303هـ، ص11.
12-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1303هـ، ص11.
13-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1304هـ، ص 12.
14-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1310هـ، ص 12.
15-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1303هـ، ص12.
16-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1303هـ، ص13.
17-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1307هـ، ص 12.
18-إسكندر شلوش، تحولات جذرية في فلسطين 1840-1831، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2010، ص127-109.
19-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1303هـ، ص103.

ثالثًا: المحاصيل

كانت زراعة الحبوب في البقاع في مقدمة المزروعات ومتعددة الاستعمالات حيث أطلق الرومان على البقاع اسم «إهراء روما»[1]، كما استغلوا الأراضي السهلية لزراعة المحاصيل الشتوية وفي مقدمتها الحبوب كالقمح والشعير والذرة البيضاء والعدس والفول والحمص، والحلبة؛ والمحاصيل الصيفية كالسمسم والخضروات المتنوعة، إضافة إلى الدخان، إذ استخدم القمح والذرة البيضاء للغذاء، واستعملت الكرسنة علفًا للماشية – وخصوصًا – الأبقار والأغنام والجمال والطيور، إذ كان ثمن خيشة التبن 10 قروش[2].

فقد قام أهالي البقاع بزراعة أشجار الزيتون واللوزيات والكرمة والرمان والسفرجل والتوت والتين في بساتينهم وأراضيهم، مما شكل مصدرًا اقتصاديًا وغذائيًا وفيرًا، اعتمد عليه الأهالي في حياتهم، في حين شكلت المحاصيل المختلفة مصدرًا مهما للغذاء – خصوصًا – الزيتون واللوزيات، وكان كثيرًا في بلاد البقاع، وبعلبك الذي سماها الأقدمون «حواصل»[3]، وتشير وثائق كل من المحكمة الشرعية في البقاع، إلى كميات وفيرة من المحاصيل التي أنتجها الأهالي، وزادت عن حاجة بعضهم أحيانا.

ومن المكاييل التي اعتمدت في وزن الحبوب خصوصًا: اعتمد في الكيل على ثلاثة مكاييل رئيسية وهي، الثمنية أو الشامية وكانت أصغر وحدات الكيل، تليها الربعية، ربع المّد ثم نصف المّد وكان الأكثر شيوعا في القرى لسهولة استخدامه[4].

أكثر أراضي البقاع سباخ ولا سيما في السنين الماطرة وتزرع فيه جميع أنواع الحبوب يزرع على الري في البقاع نحو 25,735 هكتارًا ويتركز 90% من هذه المساحة في مناطق بعلبك وزحلة والبقاع الغربي، أما الزراعة البعلية فتقدر 141,218 هكتارًا في البقاع[5].

(أ) الحبوب: تقدر حاصلاتها السنوية بمليون مد ونصف مليون مدٍّ تقريبًا على اختلاف أجناسها، يأتي أولاً القمح البقاعي الأحمر، والسلموني الأحمر، والحوراني،

1–عزيز صليبا، البقاع في التاريخ والمنطقة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 13.
2–محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ، وثيقة رقم 10.
3–عبد الكريم رافعي، نظام الأراضي في العهد العثماني، منشورات مركز الأبحاث، بيروت، 1982، ص 201– 203.
4–
5–حسن سيد أحمد أبو العينين، لبنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 484.

والقطاني، والدوشاني، والشرقاني في عرسال، حيث بيع مد القمح البقاعي ما بين 10 قروش[1] و 15 قرش تقريبًا[2].

يأتي الشعير ثانيًا من حيث الأهمية بعد القمح، فهو العلف الأساسي للحيوانات خلال فصل الشتاء. وكان الشعير يغلُ أكثر من القمح، ففي سِنِي الجفاف يغلُ الدونم الواحد ما بين 8 و 10 أمداد، حيث يكون الدونم بحاجة لمد واحد من البذار. وفي السنوات المتوسطة يناهز العشرين مدًا، أما في سنوات الخير فيصل إلى 25 أو 30 مدًا، ومن المناطق التي زرع فيها بكثرة: كفردبش، ويزرع في زحلة من الحبوب الحنطة والشعير والرطبة (الفصة) والقطاني، وأشهر ما زرع في سحمر ويحمر[3]، الذي تراوح ثمن مد الشعير 5 قروش[4]، و10 قروش[5].

يزرع العدس في دورس وفي رعيت ولالا وفي سحمر ويحمر، ثمن مد العدس 10 قروش[6]، وزرع الحُمص في النبي شيت والقرعون وحمارة[7]، ثمن مد[8] الحُمص 10 قروش[9]، وزرعت الذرة والباقية، والكرسنة في اللبوة، ومد الباقية 10 قروش[10]، ومد الكرسنة يتراوح ما بين 8 قروش[11] و10 قروش[12]، وكان الفائض من الاستهلاك المحلي يصدر إلى جبل لبنان وبلاد الأناضول[13].

ب – التوت: كذلك تتطور زراعة التوت بسبب قرب البقاع من جبل لبنان المنتج الأساسي للحرير، حيث طلبت إدارة ولاية سوريا من نظارة الخراج في سنجق الشام تأسيس مدرسة لتربية دود القز في البقاع ليرتفع إنتاج بذر الحرير من 20 الى 60 أقة، ويصبح إنتاج أقضية البقاع وبعلبك

1–محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة رقم 133.
2–محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة رقم 132.
3–عيسى إسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، دار جريدة زحلة الفتاة، ط3، 1984، ص 25 – 61.
4–محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ، وثيقة رقم 132.
5–محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ، وثيقة رقم 134.
6–محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ، وثيقة ص25.
7–عيسى إسكندر المعلوف، تاريخ البقاع وسورية المجوفة، مرجع سابق، ص 251.
8–المُد 544 غرام ، مجلة البحوث العلمية 59/179.
9–محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ، وثيقة رقم 36، ص 72.
10–محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ، وثيقة ص65.
11–محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ، وثيقة رقم 115.
12–محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ، وثيقة ص 25.
13–حسن عباس نصر الله، تاريخ بعلبك، قمر العشيرة للطباعة والنشر، ط1،ج1، 1984، ص 507.

والزبداني حوالي 600 الف أقة[1].

ويكثر شجر التوت في البساتين فوق مرج عرجموش «الفيضة»[2]، وفيه كثير من أنواع التوت للحرير، وفي الجبال المحيطة بناحيتي سهول البقاع الشرقية والغربية[3]، التي تشكل أوراق التوت المادة الأولية لإنتاجه. وبعد العام 1860 – وخصوصًا – بين 1889– 1893، قام الأهالي مشجعين من الصناعيين بتوسيع مجال زراعة التوت إلى الحد الذي تضاعف فيه خلال هذه الفترة القصيرة حجم هذه الزراعة – وأيضًا – بتأثير من الطلب الأوروبي، ففي هذه الفترة تضاعف عدد الأشجار – وخصوصًا – في البقاع وفي عكار، ويقدر عدد الأشجار في تلك الفترة، 2،000،000 شجرة في قضاء البقاع، و600،000 شجرة في قضاء بعلبك، و500،000 شجرة في قضاءي حاصبيا ومرجعيون، و1500 شجرة في راشيا[4]، لكن في بداية القرن العشرين – تحديدًا منذ العام 1903 – تم قلع أشجار التوت، ففي المناطق المرتفعة حلت محلها زراعة التبغ، وفي السهل زراعة البطاطا[5].

أما تربية دود القز فأهمها كان في مشغرة وصغبين والخربة وقب إلياس والمعلقة، ومجموع أعشاره السنوية نحو عشرة آلاف ليرة عثمانية، وكان محصول شرانق القز في بعلبك يربو على خمسة آلاف كنتال[6]. وقد عرف في قضاء بعلبك معامل لإنتاج بذر القز في بلدة سرعين التي كانت تنتج في السنة نحو ستة عشر ألف أقة من الشرانق، وذلك لملائمة هوائها لتربية دود الحرير[7].

ب – العنب: يكثر في زحلة ونيحا وبيت شاما، ويبلغ إنتاجه في شتورا 1500 قنطار[8]، (1 قنطار = 100 رطل) وبلغ سعر رطل العنب عام 1888 نحو ثلاثة قروش ونصف(1 رطل = 0،45359237 كيلو غرام)، وكان إنتاج

1–عبد الله إبراهيم سعيد، الأرض والإنتاج والضرائب في متصرفية جبل لبنان والبقاع 1861 – 1914، دار الفارابي، بيروت، 2003، ص 260.
2–عبد الله بيضون، الزراعة في البقاع خلال العهد العثماني، منشورات جامعة بيروت العربية، بيروت،1980، ص185.
3–ميخائيل موسى ألوف، تاريخ بعلبك، المطبعة الأدبية، بيروت، ط3، 1907، ص 11.
4–وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1988، ص107.
5–مجموعة من المؤلفين، لبنان بين الدستورين 1876–1908، دار سائر المشرق، جديدة المتن – نهر الموت، ط1، ص78 – 79 – 82
6–حسن عباس نصر الله، الحياة الاجتماعية في بعلبك، دار القارئ، بيروت، 2009، ص 372.
7–عيسى إسكندر المعلوف، دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، طبع في المطبعة العثمانية، بعبدا، لبنان، سنة 1907 – 1908، ص 152.
8–عيسى إسكندر المعلوف، تاريخ البقاع وسورية المجوفة، مرجع سابق، ص 132.

الفرزل من العنب 163 قنطارًا سنويًا[1]، (1 قنطار= 143،8 كيلو غرام) وكانت تنتج بعلبك في مطلع القرن العشرين ما يقرب من ألف طن عنب سنويًا[2]

(1 طن= 6،95 قنطارًا)، وأفضلها عنب العبيدي وهو مشهور معروف يحمل ألى جميع الجهات، وألذ أنواعه التفيفيحي، وهو أشبه بالتفاح منظرًا وطعمًا، ويكون أحمر وأبيض، ويدوم طول السنة إذا وُقي من الثلج والجمد «الجليد»، وزرع في سحمر ويحمر المشهورتين بالعنب الفاخر الذي هو من حاصلاتها الوافرة [3].

ج – التبغ: وضع حصر التبغ في الدولة العثمانية تحت نظام استثنائي، وأصبح خاضعًا للضريبة في مكان إنتاجه نفسه، وقد أرسل الباب العالي لهذه الغاية موظفين خاصين إلى جميع أنحاء السلطنة، وأصبح يوجد مأمور للدخان والتنباك في راشيا[4]، حيث يؤدي إنتاج التبغ والزراعة دورًا رسميًا مهمًا في حياة السكان[5]، وزرع التبغ في البقاع، ومنها بلدة الهرمل[6]، وزرع التنباك والتبغ في زحلة أيضًا...

د – نباتاته: ومن النباتات العشبية التي كانت موجودة بكثرة في البقاع: الكثيراء، والريباس، والبرباريس، والغونيا، والقيسة، والبقس، والقيقب، وشجر المحمودة، والأشتوان، والزرانود، والحماما، والرواندان، والأبهل، والقراصيا، والقت.

وزرع الخس في علي النهري ورياق وبعلبك، وفي تعنايل حيث أتقنت الزراعة فيها، وأسست مدرسة لها[7].

أما بقول زحلة فكثيرة، ومنها: الكرنب والملفوف والخيار والقثاء والباذنجان واللفت والخس والرشاد والفجل والبنجر (الشمندر) والجزر والقرة والجرجير وغيرها. ووضعت الدولة العثمانية موعدًا لزراعتها في 27 أيلول[8]، ومن رياحينها الورد وهو كثير عطري يستقر ماؤه، والبنفسج والبابونج

1–أرشيف مطرانية زحلة، سجل خاص بالمطران أمفروسيوس ابتداء من كانون الأول 1866 حتى 27 أيلول 1866، ص 65.

2–حسن عباس نصر الله، تاريخ بعلبك، مرجع سابق، ص 505 .

3–عيسى إسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، مرجع سابق، ص 61–24.

4–سالنامة ولاية سوريا، سنة 1312 هـ، ص 161.

5–أحمد طربين، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب 1920–1860، منشورات أسمار، باريس، 1968، ص 68.

6–ميشال مرقص، زراعة التبغ في لبنان وتأثيرها على تنمية المجتمع الريفي، مركز الأبحاث، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ص 22.

7–يوسف جرجس، الزراعة في البقاع خلال العهد العثماني، مجلة الدراسات الزراعية، بيروت، 1982، ص 156.

8–سالنامة ولاية سوريا، سنة 1303هـ، ص10.

والنرجس والأقاح والزعفران وشقائق النعمان وغيرها.

وفي أقصى شمالي البقاع نشير إلى زراعة القطن الذي كان يصنع منه الخام[1]، وكان قد جرب فيه زراعة القطن فلم تنجح أولًا، وكان فيه قبلًا التبغ الجيد ولكنه اليوم قليل، وزرع في زحلة كذلك الحشيشة «القنب الهندي» التي تستعمل في مصر للسكر[2]...

هـ – الغابات: كانت الجبال المحدقة بسهل البقاع وبعلبك مكسوة بالأشجار على قممها وأسنادها وسفوحها حتى السهل غابات متسعة غضة فيها السنديان والبطم واللزاب والمحلب والإجاص البري والدلب والملول[3]، فأصبحت اليوم جرداء صلعاء، قدّر العثمانيون الأحراش المنتشرة غربي قضاء بعلبك بـ 5 آلاف دونم[4].

و – الأشجار: في البقاع يكثر زراعة الزيزفون، وهو عطري الرائحة، أما الأشجار المثمرة فكثيرة، وأهمها التين والتفاح والإجاص واللوز[5]، والخوخ في قب إلياس[6]، والمشمش ومن أنواعه البعلبكي، واللوزي، والكلابي[7]، أما في البقاع الأوسط فيزرع شجر الحور لنموه السريع وكان خشب الأخير يستعمل لبناء المنازل[8].

رابعًا: توزيع المياه

وبما أن المياه كانت تتبع الأرض حسب الأنظمة العثمانية والعادات والأعراف الموروثة، ألحقت مياه بعض الينابيع ومجاري الأنهار في البقاع بأراضي القرى تحت مجرى المياه، والتي تصلها طبيعيًا وتلقائيًا بقنوات بدائية. فعلى سبيل المثال، كانت مياه رأس العين التي تقع في الفاكهة، قضاء بعلبك، تسقي أراضي قرى الفاكهة والجديدة واللبوة، ومياه نبع اللبوة تسقي أراضي اللبوة والعين والنبي عثمان وضيعة البالع. ونبع جديتا قرب شتورا يسقي أراضي جديتا ومكسة وقسم من سهلها. ومياه شتورا تسقي أراضي تعنايل

1- Medawar,Wady.la Syrie Agricole, Ernest, Leroux editeur, Paris, 1903, p 349-360.

2-عيسى إسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، مرجع سابق، ص 25 – 61.

3-ميخائيل موسى ألوف، تاريخ بعلبك، مرجع سابق، ص 11.

4-سالنامة ولاية سوريا، سنة 1305هـ، ص 139.

5-عبد الله بيضون، الزراعة في البقاع خلال العهد العثماني، منشورات جامعة بيروت العربية، بيروت،1980، ص174.

6-بطرس البستاني، دائرة المعارف، دار المعرفة، بيروت، ص 500.

7-محمد عبد الرزاق بن محمد كرد علي، (ت 1372هـ) خطط الشام، مكتبة النوري، دمشق، ط3، 1983، ص183.

8-مجموعة من المؤلفين، لبنان بين الدستورين 1876-1908، مرجع سابق، ص 74.

وتعلبايا، والفائض عن ري هذه الأراضي يسقي أراضي مندرة، أي بمعنى وزعت مياه بعض الينابيع العامة الغزيرة على أعناق القرى المستفيدة منها كنبع رأس العين في الفاكهة[1].

أما ملكية هذه الينابيع والمجاري والاقنية فكانت ملكية مشتركة بشكل عام،»وردت برقية من الصدارة العظمى تطلب الإسراع في إصلاح قناة ريّ رئيسية في سهل البقاع، بعدما اشتكى وجهاء بعلبك بأن «العطل في القناة أضرّ بالمحاصيل وأدى إلى تراجع في دفع الضرائب». فصدر أمر من إسطنبول بتمويل إصلاحها بشكل مباشر[2]»، فالنبع يكون ملك القرية، والسواقي والأنهار الطبيعية تقسم على أصحاب الأملاك المحيطين بمجراها كلٌّ حسب أملاكه، وقد أفرد العثمانيون لهذه المسألة اهتمامًا، ووضعوا لها أنظمة وقوانين تحكمها، فالماء حسب المادة 1234 من قانون مجلة الأحكام العدلية هو مباح لكل الناس[3]، لم تسجل الحقوق المكتسبة للمياه في الري على دفاتر المساحة وإبقائها للعرف والعادة فقط[4]، وكانت توزع بالقيراط (وحدة قياس شائعة لقسمة الماء)، والعدان (ومعناه الوقت أو زمن الري والسقاية).

- وحدة قياس الأرض: كان العقار يشكل 24 قيراطًا، إذا كل 24 قيراط كانوا يشكلون وحدة مساحة كاملة، أما وحدة المساحة الأكثر شيوعًا فكانت الفدان، وهو ما يستطيع زوج (اثنان) من البقر حراثته في يوم عمل كامل، أي 12 ساعة أو في موسم عمل سنوي أي حوالي ثلاثة أشهر، والفدان يساوي أربعة آلاف ومئتي متر مربع[5].

خامسًا: الثروة الحيوانية

اهتم الفلاحون باقتنائها، وكذلك الأديرة وكبار الفلاحين الذين كانوا يملكون عددًا من هذه الثيران يشاركون عليه الفلاحين كما كانوا يشاركونهم استثمار الأراضي بالمزارعة والمغارسة[6]،(عقود تتم ما بين

1–عبد الله إبراهيم سعيد، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف اللبنانية 1914–1861، دار الفارابي، بيروت، 2003، ص 119.

2–أرشيف الدولة العثمانية، وزارة الاشغال العامة، وثيقة رقم 1320/21.

3–قانون مجلة الأحكام العدلية، المؤلفون، لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، تحقيق نجيب نور الدين، ص 201–200.

4–عبد الله سعيد، إشكالية الملكية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع 1914–1861، طباعة شركة تكنوبرس الحديثة، بيروت،1995، ص132.

5–عيسى إسكندر المعلوف، دواني القطوف في تاريخ بني معلوف، طبع بالمطبعة العثمانية، بعبدا، لبنان، 1907 – 1908، ص360.

6–أرشيف مطرانية بعلبك للروم الكاثوليك، دفتر مصاريف كرسي بعلبك، سنة 1886 – 1899، ص 4.

مالك الحيوانات والفلاح يحصل على جزء من المواشي بعد مرور فترة من الزمن).

وهذه عينة عن بعض أسعار الحيوانات التي دونت في سجلات المحكمة الشرعية في البقاع، وتبين لنا أن كان هنالك اختلاف في سعرها، حتى لو كانت من الصنف والجنس نفسه، وذلك باختلاف اللون أو الشكل، أو إذا كان ذكرًا أو أنثى، مثلًا: «كديش[1] أحمر 300 قرش[2]، كديش زرقا 600 قرش[3]، كديش أزرق 705قروش[4]، كديش حمرة 600 قرش[5]، بغل أزرق[6] 300قرش[7]، حمارة بيضا 200 قرش[8]، حمارة سودا 100 قرش[9]، بهيم حمار أغبر 100 قرش[10]، جمل 600 قرش[11]».

وقد قسم الفلاحون الأبقار إلى صنفين هما: «عمالة» أي التي تدخل العمل الزراعي، و«بطالة» أي الأبقار التي كانت تربى للاستفادة من حليبها ومما تلده من ثيران يتم بيعها للفلاحين، وكان سعر فدان بقر يتراوح بين 150 قرشًا[12]، و200 قرش[13]، و250 قرشًا[14]، و300 قرشًا[15] و350 قرش[16] و400 قرش[17]، وكان عدد الأبقار في البقاع عام 1879 حوالي 1100 رأس[18].

وكانت هذه الحيوانات تتربى بعقود ما بين الفلاح وصاحبها، تشبه عقود استثمار الأراضي نوعًا ما، وهناك العديد من العقود

1-كديش: هو تزاوج ما بين الفرس والحصان من سلالات مختلفة ، مقابلة شخصية مع جمال عز الدين، وهو من سكان بلدة عرسال، في 20- -10 2023.
2-محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة ص 72.
3-محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة ص 25.
4-محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة ص 67.
5-محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة رقم 10.
6-البغل: ينتُج عن تزاوج الحمار مع الفرس، مقابلة شخصية مع محمد نوح صاحب مزرعة في عرسال 12 - 6 - 2023.
7-محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة ص25.
8-محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة ص 67.
9-محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة ص65.
10-محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة رقم 135.
11-محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة ص25.
12-محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة ص 72.
13-محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة ص 6.
14-محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة رقم 10.
15-محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة رقم 132.
16-محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة رقم 133.
17-محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة رقم 10.
18-عبد الله إبراهيم سعيد، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف اللبنانية 1914-1861، مرجع سابق، ص 84.

في تربية المواشي منها:

أ – عقد المجاملة:

أي يتعاون فلاحان في حراثة أرضهما وكل فلاح يقدم ثورًا، لأن المحراث يجره ثوران لتشغيله، وحيث إن كل فلاح يمتلك ثورًا واحدًا إذ يتفقون على أن يقدم كل طرف ثورًا واحدًا وهذا ما يسمى شراكة المجاملة.

ب – شراكة التربية:

إذ إن المالك للبقر يقدم البقرة الأنثى للفلاح ليقوم بتربيتها، وليقتسما في النهاية غلتها وإنتاجها وحليبها ومولودها بعد انتهاء مدة العقد، وكانت تتم هذه الشراكة على كل من الخيول والحمير والبغال أيضًا.

كانت تتم المشاركة بين المالك والراعي عبر عدة طرائق أيضًا في الأغنام والماعز:

- الطريقة الأولى: وهي تقوم على أن يعطي المالك للراعي عددًا من الأغنام أو الماعز ليقوم الأخير بتربيتها ورعايتها مدة من الزمن، يتفق عليها مسبقًا ولا تقل هذه المدة عن خمس سنوات، وفي نهاية العقد يتم اقتسام كامل القطيع مناصفة بين الطرفين، أما إنتاج القطيع خلال مدة سريان العقد، من الحليب ومشتقاته والصُّوف وخلافه فكان يتم اقتسامه مناصفة بين المالك والراعي، إلا إذا تضمن العقد خلاف ذلك، وكان يقدر ثمن رأس الماعز رغت[1] 50 قرشًا[2]، والماعز تناية[3] 26 قرشًا[4]، والجدي الصغير 20 قرشًا[5]، وتقدر أعداد الماعز في بعلبك 25000 رأس[6].
- الطريقة الثانية: تقوم هذه الطريقة على قاعدة أن يدفع المالك بكامل القطيع للراعي، وبعد انقضاء المدة يتم اقتسام الزيادة الناتجة عن تكاثر القطيع بين الطرفين، أما القطيع الأساسي فإنه كان يخضع لقاعدة الأم التي لا تموت، فيتحمل الراعي كامل الخسارة مقابل حصوله على نصف إنتاج كامل القطيع خلال مدة سريان العقد، وفي العقد يساهم المالك بقسم من ثمن

1–رغت: الشاة التي أنجبت أكثر من سنتين أي الكبيرة في السن، مقابلة شخصية مع عبد الغني الحجيري صاحب مزرعة في عرسال، 15– 9 – 2023.
2–محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة ص 25.
3–تناية: الشاة التي لم تنجب إلا مرة واحدة أي الصغيرة في السن، مقابلة شخصية مع موسى الحجيري صاحب مزرعة في عرسال، 11 – 5 – 2023.
4–محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة ص 25.
5–محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ ، وثيقة ص 25.
6–حسن نصرالله، الحياة الاجتماعية في بعلبك، مرجع سابق، ص 371.

العلف الخاص بالقطيع.

- الطريقة الثالثة: هي أن يقدم المالك ثلثي القطيع (إناث)، ويقدم الراعي الثلث الباقي، وبعد رعاية القطيع مدة سبع سنوات يقسم مناصفة بين الطرفين، كما تقسم غلة القطيع مناصفة خلال مدة العقد[1].

وكان هناك نوع من الرعاية «النقادة»[2] وهي أن يقوم أهالي القرية الذين يملكون عددًا بسيطًا من المواشي بإعطائها لهذا الراعي كل يوم صباحاً وينطلق بها إلى المرعى، ويعود بها في المساء، ويحصل على أجر معين عن كل رأس من هذه المواشي.

خلاصة

يتبيّن من خلال دراسة الزراعة والمحاصيل في البقاع أواخر العهد العثماني أنّ هذا الإقليم شكّل ركيزة اقتصادية أساسية ضمن البنية العامة للدولة العثمانية في بلاد الشام. فقد ساهم تنظيم الأراضي الزراعية عبر نظام الالتزام والعقود، إلى جانب اعتماد الرزنامة الزراعية وتوزيع المياه، في ضمان استمرارية الإنتاج الزراعي. كما لعب تنوّع المحاصيل والحبوب والثروة الحيوانية دورًا محوريًا في تأمين حاجات السكان وتنشيط الأسواق المحلية. وتُظهر هذه المعطيات مدى الترابط بين الموارد الطبيعية والسياسات الإدارية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وبذلك، يبرز البقاع كنموذج واضح لأهمية الريف المنتج في دعم الدولة والمجتمع خلال أواخر العهد العثماني.

المصادر والمراجع العربية

1. إبراهيم سعيد، عبد الله، أشكال الملكية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع 1861- 1913، سلسلة التاريخ الريفي(1)، مكتبة بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1995.
2. إبراهيم سعيد، عبد الله، الأرض والإنتاج والضرائب في متصرفية جبل لبنان والبقاع 1861 – 1914، دار الفارابي، بيروت، 2003.
3. إبراهيم سعيد، عبد الله، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف اللبنانية 1861-1914، دار الفارابي، بيروت، 2003.
4. أحمد أبو العينين، حسن سيد ، لبنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.
5. أرشيف الدولة العثمانية، وزارة الاشغال العامة، وثيقة رقم 1320/21.

1-عبد الله إبراهيم سعيد، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف اللبنانية 1861 – 1914، مرجع سابق، ص89.
2-النقادة: مقابلة شخصية مع محمد عودة، من سكان عرسال، 20 – 6 – 2023.

6. أرشيف مطرانية بعلبك للروم الكاثوليك، دفتر مصاريف كرسي بعلبك، سنة 1886 – 1899.

7. أرشيف مطرانية زحلة، سجل خاص بالمطران أمفروسيوس ابتداء من كانون الأول 1866 حتى 27 أيلول 1866.

8. ألوف، ميخائيل موسى، تاريخ بعلبك، المطبعة الأدبية، بيروت، ط3، 1907.

9. البستاني، بطرس ، دائرة المعارف، دار المعرفة، بيروت.

10. بيضون، عبد الله، الزراعة في البقاع خلال العهد العثماني، منشورات جامعة بيروت العربية، بيروت،1980.

11. جرجس، يوسف، الزراعة في البقاع خلال العهد العثماني، مجلة الدراسات الزراعية، بيروت، 1982.

12. جريج، إلياس، ولاية بيروت 1887 – 1914، التاريخ السياسي والاقتصادي، مطبعة عكار، لبنان، 2004.

13. حقي، إسماعيل ، لبنان مباحث علمية واجتماعية، منشورات الجامعة اللبنانية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ج2، 1970.

14. حلاق، حسان ، مذكرات سليم علي سلام 1868 – 1938، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1982.

15. حوراني، ألبرت ، فيليب خوري، ماري ويلسون، الشرق الأوسط الحديث، مدارات الأبحاث والنشر، مصر، ط1، مج1، 2016.

16. رافعي، عبد الكريم، نظام الأراضي في العهد العثماني، منشورات مركز الأبحاث، بيروت، 1982.

17. سالنامة ولاية سوريا، سنة 1303هـ.

18. شلوش، إسكندر، تحولات جذرية في فلسطين 1840–1831، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2010.

19. صليبا، عزيز ، البقاع في التاريخ والمنطقة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2004.

20. طربين، أحمد، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب 1860 – 1920، منشورات أسمار، باريس، 1968.

21. عبد الرحيم مصطفى، أحمد، أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، ط3، 1998

22. قانون مجلة الأحكام العدلية، المؤلفون، لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، تحقيق نجيب نور الدين.

23. كوثراني، وجيه ، بلاد الشام السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين قراءة في الوثائق، معهد الانماء العربي، بيروت، ط2، 1984.

24. مجموعة من المؤلفين، لبنان بين الدستورين 1908–1876، دار سائر المشرق، جديدة المتن – نهر الموت، ط1، 2020.

25. محكمة البقاع الشرعية، من دفتر 1323 هـ

26. محمد عبد الرزاق بن محمد كرد علي،

(ت 1372هـ) خطط الشام، مكتبة النوري، دمشق، ط3، 1983، ص183.

27. محمد عوض، عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1914-1864، نقلًا عن كتاب الدستور لنوفل أفندي نعمة الله نوفل، مج1.

28. مرقص، ميشال، زراعة التبغ في لبنان وتأثيرها على تنمية المجتمع الريفي، مركز الأبحاث، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، بيروت.

29. المعلوف، عيسى إسكندر ، تاريخ البقاع وسورية المجوفة، تقديم فواز طرابلسي، تحقيق زهير هواري و إبراهيم مهدي، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2018.

30. المعلوف، عيسى إسكندر، تاريخ زحلة، دار جريدة زحلة الفتاة، ط3، 1984.

31. المعلوف، عيسى إسكندر، دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، طبع في المطبعة العثمانية، بعبدا، لبنان، سنة 1907 – 1908.

32. الملاح، عبد الله ، متصرفية جبل لبنان في عهد مظفر باشا 1907-1902، مؤسسة خليفة للطباعة، الدورة، لبنان، ط1، 1985.

33. نجار، حليم، تراثنا الاجتماعي واثره في الزراعة، دار الكاشف، بيروت، 1949.

34. نصر الله، حسن عباس، الحياة الاجتماعية في بعلبك، دار القارئ، بيروت، 2009.

35. نصر الله، حسن عباس، تاريخ بعلبك، قمر العشيرة للطباعة والنشر، ط1،ج1، 1984.

36. نقاش، رفعتلو، كتاب الدستور، دار الإباء، 1872، ف2.

المراجع الأجنبية

1. Medawar,Wady.la Syrie Agricole, Ernest, Leroux editeur, Paris,1903.